التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن

إعداد: دائرة الدراسات
جمعية البنوك في الأردن

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية البنوك في الأردن، ولا يسمح بإعادة إصدار هذه الكراسة أو أي جزء منها أو تخزينها في نطاق استعادة المعلومات أو نقلها أو استنساخها أو ترجمتها بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي من الجمعية. ويجوز الاقتباس منها لأغراض البحث العلمي بعد الإشارة إلى المصدر.

تنفيذ وإشراف فني وطباعة :

المؤسسة الأردنية للتصميم والطباعة

الشميساني - طلعة البلاستيك - هاتف: ٥٦٠٤٨٣١ - تلفاكس: ٥٦٠٤٨٣٢

تقديم

تعمل جمعية البنوك في الأردن ومنذ تأسيسها عام ١٩٧٨ على الارتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به من خلال رعاية مصالح البنوك الأعضاء والتنسيق فيما بينهم تحقيقاً لمنفعتهم المشتركة، بالإضافة إلى سعيها لتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وتحديثها، وترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه.

وانطلاقاً من الدور الكبير الذي تضطلع به الجمعية، وحرصاً منها على توفير المعلومات الدقيقة بموضوعية وشفافية، ارتأت الجمعية أن تقوم بإعداد دراسات مختصرة ومفيدة لتوضيح أي غموض يتعلق بالعمل المصرفي، وللإجابة عن الاستفسارات والآراء المطروحة حول مختلف القضايا المتعلقة بالجهاز المصرفي الأردني، بجانب دورها التعليمي والتثقيفي لزيادة الوعي المصرفي.

وإننا نأمل مع إصدارنا لهذه الدراسات أن تحقق الفائدة المرجوة منها في توضيح حقائق الأمور، بالاعتماد على البيانات والمعلومات من مصادرها الأساسية.

والله الموفِّق،،

مروان عوض

رئيس مجلس الإدارة

المقدمة

لقد رأت إدارة الجمعية أن تصدر كافة الدراسات التي تعدها على شكل كتيبات وكراسات بهدف توثيق المعلومة وإتاحتها لأكبر عدد ممكن من المهتمين والمتابعين.

ويأتي العدد الثاني من سلسلة كراسات الجمعية تحت عنوان «التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن»، وذلك لما لهذا الموضوع من أهمية في ظل التطورات المحلية والعالمية الأخيرة.

وقد ناقشت الدراسة مفهوم الائتمان المصرفي، والمحددات التي يخضع لها منح الائتمان سواءً كانت هذه المحددات تتعلق بما يصدر عن البنك المركزي من تعليمات، أو تتعلق بسيولة البنك وإدارته لموجوداته ومطلوباته ومخاطره المختلفة بطريقة يحافظ من خلالها على أموال المودعين والمساهمين، كذلك استعرضت الدراسة تطور التسهيلات الائتمانية في الأردن خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩، وارتباط التسهيلات بالناتج المحلي الإجمالي، وموضوع منافسة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على التسهيلات، وسيناريوهات استغلال السيولة لدى البنوك العاملة في الأردن.

د. عدلي قندح

المدير العام

يلعب الائتمان دوراً كبيراً في الاقتصاد نظراً لكونه وسيطاً للتبادل مثله مثل النقود، إلا أنه يختلف عن النقود في أنه لا يحظى بقبول عام بين الناس، ففي حين أن الجميع يقبل بمبادلة السلع والخدمات مقابل النقود، فإنه ليس من الضروري أن يقبل الجميع مبادلة سلعهم وخدماتهم مقابل تعهد بالدفع الآجل، وبهذا يبقى الائتمان وسيطاً للتبادل ضمن فئة محدودة جداً من الناس. ومن هنا جاء الائتمان المصرفي ليحل مكان الائتمان المباشر بين الأطراف المختلفة في المجتمع، حيث تقوم البنوك بإقراض النقود للأفراد والشركات ليقوموا بعملية التبادل النقدي، وتظل علاقة الائتمان محصورةً في البنوك.

وتتمثل الوظيفة التقليدية للبنوك التجارية بقبول الودائع ومنح القروض ومختلف أشكال الائتمان. وانطلاقاً من هذه الوظيفة، أصبحت البنوك التجارية تحظى بأهمية بالغة نظراً للدور الكبير الذي تلعبه في حشد المدخرات من مختلف مصادرها واستخدامها لتمويل وحدات العجز في المجتمع، الأمر الذي يساهم في زيادة التنمية الاقتصادية بمفهومها الواسع وفي تحقيق الرفاهية والازدهار للمجتمع.

دور الوساطة للبنوك

ويمكن تعريف الائتمان على أنه الثقة التي يوليها البنك لشخص طبيعي أو معنوي بمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن البنك من استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد.

وقد عرف البنك المركزي الأردني التسهيلات الائتمانية على أنها دفع مبلغ من المال من البنك إلى العميل مقابل حق استرداده مع فوائده وأي مستحقات أخرى عليه وأي ضمان أو كفالة أو تعهد يتم الاتفاق عليه بين العميل والبنك.

وقد تكون التسهيلات الائتمانية مباشرة أو غير مباشرة، حيث أن التسهيلات المباشرة هي قروض بمبالغ محددة يمنحها البنك لعملائه لاستخدامها في أغراض

معينة، وبشروط معينة وضمانات متفق عليها، مقابل تعهد العميل بسداد المبلغ مع الفوائد والعمولات المستحقة خلال فترة محددة. أما التسهيلات غير المباشرة فتتضمن على تعهد يصدر من المصرف بناء على طلب العميل لصالح طرف آخر (المستفيد)، ولغرض معين وأجلٍ معلوم، وقد يتحول هذا التعهد إلى التزام فعلي يجب أن يدفعه البنك في حال إخلال العميل بشروط الاتفاق مع المستفيد، ومن الأمثلة على التسهيلات غير المباشرة خطابات الضمان والكفالات.

ويعتبر منح الائتمان من أهم وأخطر وظائف البنوك لما تنطوي عليه هذه العملية من مخاطر كبيرة، خاصةً في ظل حقيقة أن البنوك تعمل بأموال الغير، وبالتالي فإن الأموال التي تمنحها على شكل تسهيلات ائتمانية هي أموال المودعين بالدرجة الأولى. وعليه فلا بد أن تستند عملية منح الائتمان على عدد من الضوابط والمعايير التي تسهم في الحفاظ على أموال المودعين وتوفير الأمان الكافي لهم، إضافةً إلى حماية أموال المساهمين، وهم الملاك الفعليين للبنك. وتقوم إدارات البنوك بوضع سياسة ائتمانية تضمن حسن وسلامة استخدام الأموال المتاحة للبنك بدون تعريض أموال المودعين لمخاطر كبيرة.

كذلك فإن البنوك منشآت ربحية تعمل بهدف تحقيق عائد مناسب كافي لتغطية تكاليفها المختلفة بما فيها تكاليف الفوائد على الودائع، مع تحقيق هامش ربح مناسب على أموال المساهمين. وكلما زاد حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك كلما استطاع تحقيق عوائد وأرباح أكبر، لكن تبقى حرية البنك في منح الائتمان مقيدة للعديد من الأسباب أهمها:

١- **متطلبات الاحتياطي النقدي الإلزامي:** يطلب البنك المركزي من البنوك الاحتفاظ بجزء من الودائع على شكل احتياطي إلزامي في البنك المركزي، ويأتي هذا الاحتياطي لتعزيز قدرة البنك على مواجهة سحوبات الودائع غير المتوقعة والمكثفة التي قد تتجاوز السيولة التي يحتفظ بها البنك. وتبلغ نسبة الاحتياطي الإلزامي التي يفرضها البنك المركزي حالياً على البنوك العاملة في الأردن ٧٪.

٢- **تعليمات البنك المركزي المتعلقة بالتركز الائتماني:** حيث حددت تعليمات البنك المركزي الأردني الحدود القصوى للائتمان الذي تستطيع البنوك العاملة

في المملكة منحه وذلك بالنسبة لرأس المال التنظيمي للبنك[١]. وتكون الحدود القصوى لإجمالي التركزات الائتمانية للبنك ثمانية أضعاف رأس المال التنظيمي. وقد حدد البنك المركزي الحد الأقصى للائتمان الممنوح لمصلحة شخص أو لمصلحة ذوي الصلة بنسبة (٢٥٪) من رأس المال التنظيمي، والحد الأقصى لإجمالي الائتمان المباشر العامل الممنوح لأكبر عشرة أشخاص من عملاء البنك في المملكة بنسبة (٣٥٪) من إجمالي الائتمان المباشر العامل الممنوح من البنك الأردني و(٧٠٪) من إجمالي الائتمان المباشر العامل الممنوح من البنك الأجنبي في المملكة. كما حدد البنك المركزي الحد الأقصى لمجموع الائتمان المباشر العامل الممنوح لإنشاء العقارات أو شرائها بنسبة (٢٠٪) من إجمالي ودائع العملاء بالدينار. ويشتمل الائتمان المباشر الممنوح لإنشاء العقارات على الائتمان الممنوح لإنشاء العقارات بما فيها الأراضي والأراضي المقام عليها أبنية أو شرائها، والائتمان الموجه لقطاع الإنشاءات، والائتمان الممنوح لإنشاء أو شراء المجمعات التجارية والمكاتب التجارية، والائتمان الممنوح للمستثمرين العقاريين وجمعيات الإسكان[٢]. بالإضافة لما سبق، فقد نصت تعليمات المركزي على أنه لا يجوز أن تزيد نسبة الائتمان الممنوح على شكل جاري مدين عن (٢٠٪) من إجمالي الائتمان المباشر العامل الممنوح من داخل المملكة. كذلك نصت التعليمات على عدم جواز منح ائتمان لأي شخص سبق وان أُعدم دينه – في أي وقت من الأوقات- إلا إذا قام بتسديد ذلك الدين.

٣- **الموائمة بين استحقاقات مصادر الأموال واستخداماتها (إدارة الموجودات والمطلوبات):** حيث أن مصادر أموال البنك وعلى رأسها الودائع تتميز بآجال مختلفة، وكذلك فإن استخدامات الأموال والممثلة أساساً بالتسهيلات الائتمانية تستحق خلال آجال متفاوتة، وبالتالي أصبح من الضروري أن يقوم البنك بالموائمة بين استحقاقات مصادر الأموال واستخداماتها من خلال إعداد سياسة مواءمة مستقبلية للتدفقات النقدية تتضمن على توزيع استخدامات أموال البنك بشكل ينسجم مع تركيبة ودائع العملاء من حيث آجال الاستحقاق. وفي هذا الصدد أصدر البنك المركزي تعميماً للبنوك المرخصة[٣] ينص على ضرورة أن تحتفظ جميع البنوك بحد آمن من الموجودات التي تكفل قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها

(١) وردت هذه التعليمات ضمن تعليمات حدود الأمان «تركزات الأمان» رقم (٢٠٠١/٩) تاريخ ٢٠٠١/٨/١.
(٢) تحديدها بموجب تعميم البنك المركزي رقم (١٠/٢/٣/٣/١١٦٤٧) تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٤.
(٣) هو تعميم السيولة رقم (١٠/٢/٢/٦٦٤١) تاريخ ٢٠٠٠/٤/٢٥.

عند طلبها دون إرباك أو خسارة وبالتالي دون الحاجة إلى تسييل موجودات بأسعار غير عادلة أو عرض أسعار فائدة مرتفعة لاجتذاب ودائع جديدة.

٤- **المحافظة على سيولة البنك:** تلتزم البنوك تجاه المودعين بأن تدفع لهم أي مبلغ يحتاجونه من ودائعهم وفي أي وقت باعتبارها ودائع تحت الطلب، وفي نفس الوقت لا تستطيع البنوك مطالبة المقترضين بسداد أية ديون عليهم قبل تواريخ استحقاقها. لذلك لا بد أن يتوفر للبنك سيولة كافية لمواجهة أي سحوبات على الودائع. وقد نصت تعليمات البنك المركزي الأردني[١] على أن يقوم كل بنك بالاحتفاظ دوماً بموجودات سائلة حدها الأدنى (١٠٠٪) من إجمالي مطلوباته المرجحة، على أن لا تقل موجوداته السائلة بالدينار الأردني عن (٧٠٪) من مطلوباته المرجحة بالدينار الأردني، علماً بأن نسبة السيولة القانونية تحتسب كالتالي:

نسبة السيولة القانونية = (الموجودات السائلة ÷ إجمالي المطلوبات المرجحة)×١٠٠٪

ومن خلال المعادلة السابقة يمكننا ملاحظة أن على البنك الاحتفاظ بموجودات سائلة تكون مساوية أو أكبر من المطلوبات قصيرة الأجل. وبالرغم من أن هذا يقتضي اقتطاع جزء مهم من مصادر أموال البنوك ويفقدها القدرة على تشغيلها في منح الائتمان المباشر، إلا أن عنصر الأمان هنا يكون أهم من عنصر الربحية لضمان عدم تعثر البنك.

٥- **معايير الائتمان:** هناك مجموعة من الأسس والقواعد العلمية والعملية يستند إليها البنك عند اتخاذ قرار منح الائتمان. وتأتي أهمية هذه المعايير من كون البنك يمنح الودائع التي لديه على شكل قروض مع بقائه مسؤولاً عن سداد الودائع في جميع الحالات. ومن أهم معايير الائتمان التي تؤخذ بعين الاعتبار ما يسمى بمعايير الائتمان الخمسة (Five Cs of Credit) والتي تتضمن على ما يلي:

١- **القدرة على السداد (Capacity to repay):** وهي أهم المعايير الخمسة، حيث أن البنك لا بد أن يعرف تماماً كيف سيقوم المقترض بسداد القرض. ويقوم البنك هنا بالاستعلام عن العميل من حيث مركزه المالي وسمعته في

(١) صدرت هذه التعليمات عن البنك المركزي الأردني تحت مسمى تعليمات السيولة القانونية رقم (٢٠٠٧/٣٧) تاريخ ٢٠٠٧/١١/١١.

السوق، والتاريخ الائتماني للعميل (أفراد أو شركات) بما في ذلك المعاملات السابقة للعميل مع البنك ومع البنوك الأخرى، ودراسة مدى تناسب القرض مع الاحتياجات الفعلية ورأس مال المقترض ونشاطه الإنتاجي والتسويقي، وتحليل التدفقات النقدية والقوائم المالية مع الاطلاع على تقرير مراقب الحسابات وملاحظاته، وذلك بالإضافة إلى دراسة الميزانيات التقديرية إن وجدت. كذلك لا بد من حصر مصادر السداد المتوقعة، وتوقيت دفعات سداد القرض، واحتمالية نجاح عملية تسديد القرض.

٢- **رأس المال** (Capital): وهي مقدار أموال المقترض المستثمرة في الشركة أو المشروع، وتبين مدى المخاطرة التي يتحملها المقترض في حال فشل الشركة أو تعثرها، حيث أن المقرضين يفضلون دائماً أن يكون هناك مساهمة من أموال المقترض الخاصة في الشركة أو المشروع موضوع التمويل.

٣- **الضمانات** (Collaterals): وهي شكل من أشكال الحماية التي يطلبها المقرض من المقترض لضمان سداد القرض. وتقديم الضمان يعني أن يقوم المقترض برهن بعض الأصول التي يمتلكها لصالح المقرض أو البنك، مع التعهد بأن تكون هذه الأصول هي مصدر السداد للقرض في حال عدم قدرة المقترض على السداد، ومن أهم الأصول التي يتم اعتمادها كرهن؛ الأصول العقارية، مثل المباني باختلاف أنواعها. من ناحية أخرى، قد يطلب البنك من المقترض أن تكون الضمانة من خلال أشخاص (وهم الكفلاء) وليس من خلال رهن الأصول، وفي هذه الحالة فإن الكفيل يقوم بالتوقيع على وثائق تثبت تعهده بدفع القرض المستحق على المقترض في حال عجز الأخير عن السداد. وفي بعض الأحيان التي تكون فيها مخاطرة عدم السداد مرتفعة قد يقوم البنك بالطلب من العميل كلا النوعين من الضمانات (رهن أصول وكفلاء).

٤- **الظروف** (Conditions): ويقصد بها الظروف المحيطة لعملية منح القرض بما فيها الهدف من القرض، وأوضاع الصناعة التي تنتمي شركة المقترض لها والصناعات الأخرى التي ترتبط بها، والظروف الاقتصادية الكلية في الدولة.

٥- **الشخصية (Character):** وتتضمن على الانطباع العام الذي يأخذه موظف الائتمان في البنك عن العميل. وهذا الانطباع يكون رأي شخصي حول ما إذا كان العميل جديراً بالائتمان الذي سيمنح له. وهناك العديد من العوامل التي تساعد في تكوين رأي عن الشخص طالب الائتمان ومنها المستوى التعليمي وعدد سنوات الخبرة بالنسبة للأفراد، أما للشركات فينظر إلى تاريخ الشركة وخبرتها في عملها، وخبرات ومؤهلات الموظفين فيها.

تطور التسهيلات الائتمانية في الأردن

شهدت التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن تطوراً ملحوظاً منذ عام ٢٠٠٤. وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي في التسهيلات خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٩) حوالي ١٣٪. ومن الممكن ملاحظة تباطؤ معدل نمو التسهيلات في العام ٢٠٠٩ والذي بلغ ٢,١٪ في عام ٢٠٠٩، بالمقارنة مع معدل نمو ١٥,٩٪ للعام السابق.

جدول رقم (١)

التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل البنوك المرخصة حسب النوع

السنة	إجمالي التسهيلات الائتمانية (مليون دينار)	جاري مدين		قروض وسلف		كمبيالات واسناد مخصومة		نسبة التسهيلات الائتمانية للودائع (٪)
		مليون دينار	(٪)	مليون دينار	(٪)	مليون دينار	(٪)	
٢٠٠٠	٤٥٤٦,٥	١٤١٩,٨	٣١,٢	٢٧١١,٤	٥٩,٦	٤١٥,٣	٩,١	٥٥,٢٨
٢٠٠١	٤٩٤٨,٩	١٣٦٨,٢	٢٧,٧	٣١١٥,١	٦٣,٠	٤٦٥,٦	٩,٤	٥٦,٧٤
٢٠٠٢	٥١٣٠,٠	١٣٠٤,٢	٢٥,٤	٣٤٢٨,٦	٦٦,٨	٣٩٧,٢	٧,٧	٥٤,٧٦
٢٠٠٣	٥٢٦٢,٤	١٣٠٤,٧	٢٤,٨	٣٦٢٠,٥	٦٨,٨	٣٣٧,٢	٦,٤	٥٢,٧٩
٢٠٠٤	٦١٨٩,٢	١٣٤٣,٤	٢١,٧	٤٤٩٩,٦	٧٢,٧	٣٤٦,٢	٥,٦	٥٣,٥٢
٢٠٠٥	٧٧٤٤,٣	١٥٧٢,٩	٢٠,٣	٥٨١٣,٩	٧٥,١	٣٥٧,٥	٤,٦	٥٩,٠٣
٢٠٠٦	٩٧٦١,٩	١٥٨٠,٥	١٦,٢	٧٧٢٢,١	٧٩,١	٤٥٩,٣	٤,٧	٦٦,٩٠
٢٠٠٧	١١٢٩٥,٦	١٦٥٨,٦	١٤,٧	٩١٩٩,٨	٨١,٥	٤٣٧,٢	٣,٩	٧٠,٦٥
٢٠٠٨	١٣٠٤٤,٣	١٧٦٩,٦	١٣,٦	١٠٨٥٩	٨٣,٣	٤١٥,٧	٣,٢	٧٢,٠٦
٢٠٠٩	١٣٣١٧,٢	١٥٩٩,٦	١٢,٠	١١٤١٨	٨٥,٧	٢٩٩,٦	٢,٣	٦٥,٦١

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

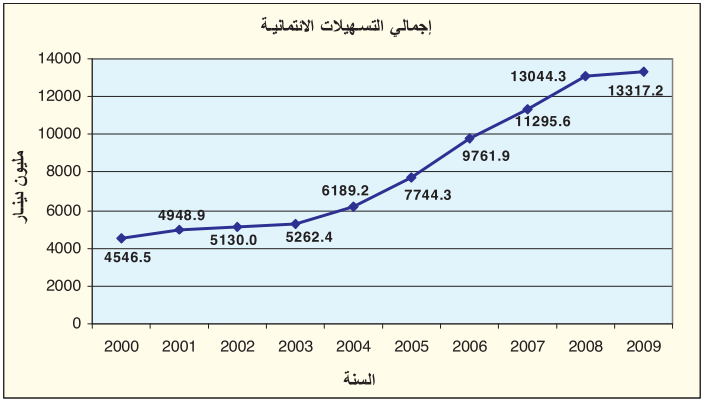

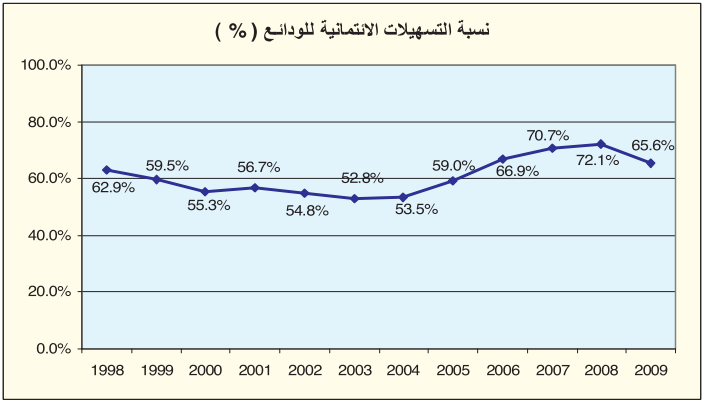

ويقصد بتباطؤ التسهيلات الائتمانية هنا ارتفاع التسهيلات الائتمانية الممنوحة ولكن بمعدلات أقل من السابق، ولا يعكس تشدداً من قبل البنوك لأن حجم التسهيلات الممنوح في عام ٢٠٠٩ كان أكبر منه في عام ٢٠٠٨. وفيما يتعلق بنسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن، فقد انخفضت في عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع مستوياتها في الأعوام الثلاثة السابقة، لتصل إلى ٦٥,٦٪، وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع حجم الودائع بنسبة أكبر من الارتفاع في حجم التسهيلات الائتمانية. إلا أن هذه النسبة لا تزال أعلى من مستوياتها في الأعوام من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥.

ويعود التباطؤ في نمو التسهيلات إلى التباطؤ الاقتصادي الذي شهدته المملكة

خـلال العـام ٢٠٠٩ والذي طال معظم القطاعات الاقتصـادية. حيـث أن معدلات نمو التسهيلات الائتمانية ترتبط بالنشاط الاقتصادي العام في الدولة وتتأثر به.

جدول رقم (٢)

العلاقة بين التسهيلات الائتمانية وبين الناتج المحلي الإجمالي

(مليون دينار)

السنة	إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة
١٩٩٨	٤٢٨٥,٣	٥٠٢٧,٠
١٩٩٩	٤٤٦٦,٠	٥١٩٨,٠
٢٠٠٠	٤٥٤٦,٥	٥٤١٨,٧
٢٠٠١	٤٩٤٨,٩	٥٧٠٤,٢
٢٠٠٢	٥١٣٠,٠	٦٠٣٤,٢
٢٠٠٣	٥٢٦٢,٤	٦٢٨٥,٣
٢٠٠٤	٦١٨٩,٢	٦٨٢٢,٨
٢٠٠٥	٧٧٤٤,٣	٧٣٧٨,٦
٢٠٠٦	٩٧٦١,٩	٧٩٧١,١
٢٠٠٧	١١٢٩٥,٦	٨٦٧٧,٠
٢٠٠٨	١٣٠٤٤,٣	٩٣٤٩,٨
Sep. ٢٠٠٩	١٣٣٧٨,٢	٧٢٠٤,٦

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة، ودائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي الأردني، العدد ٥٩، ٢٠٠٨.

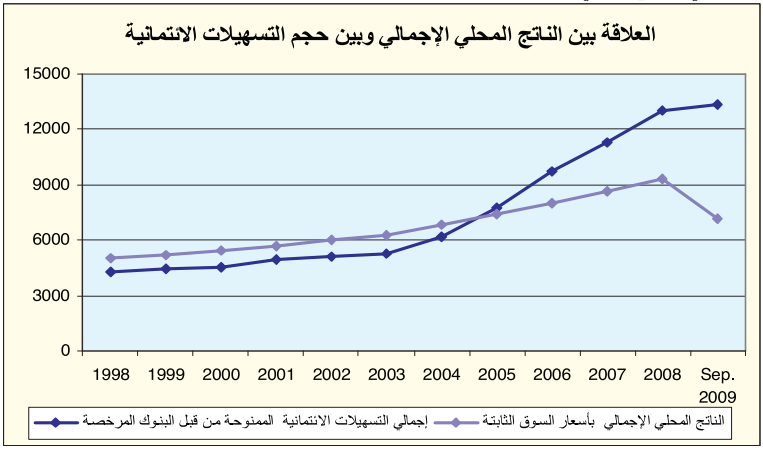

ومن خلال تحليل معامل الارتباط ما بين إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة وبين الناتج المحلي الإجمالي في الأردن منذ عام ١٩٩٨ ولغاية أيلول ٢٠٠٩ نجد أنه بلغ ٨٧,٨٪، وهو ارتباط موجب وذو دلالة إحصائية مرتفعة، مما يشير إلى أن التغير في حجم التسهيلات يكون مرافقاً للتغير في الناتج المحلي، وكلما ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي كلما زادت معدلات نمو التسهيلات الائتمانية.

جدول رقم (٣)

معامل ارتباط بيرسون بين التسهيلات الائتمانية والناتج المحلي الإجمالي

	إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة
إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة	١,٠٠٠	٠,٨٧٨ ××
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	٠,٨٧٨ **	١,٠٠٠

** الارتباط مهم عند مستوى دلالة ١٪

ومن خلال توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية المختلفة، يمكن ملاحظة ارتفاع معدلات نمو التسهيلات الائتمانية الممنوحة لجميع القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاع الخدمات المالية وبند أخرى، واللذان شهدا تراجعاً في حجم التمويل الممنوح لهما. ولو قمنا باستبعاد هذان البندان لوصل حجم النمو في التسهيلات الائتمانية إلى ٩,٧٪. أما عن سبب تراجع الائتمان الممنوح لهذين القطاعين تحديداً، فيمكن القول بأن الأزمة المالية وانعكاساتها على قطاع الخدمات المالية عالمياً قد أدت لزيادة مخاطرة القطاع المالي الأمر الذي دفع باتجاه تقليل الائتمان الممنوح له. أما بند أخرى والذي يضم الائتمان الممنوح للأفراد أساساً،

فيمكن تفسير تراجع حجم الائتمان الممنوح له من خلال انخفاض طلب الأفراد على القروض.

جدول رقم (٤)

توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية

القطاع	٢٠٠٨	٢٠٠٩	معدل النمو
	مليون دينار	مليون دينار	(٪)
الزراعة	٢١٠	٢٣١,٢	١٠,١
التعدين	٤٨,٣	٦٠,٢	٢٤,٦
الصناعة	١٥٩٧,٦	١٦٣١,٢	٢,١
التجارة العامة	٢٨٩٧,٥	٣١٩٥,٤	١٠,٣
الانشاءات	٢٢٩٣,١	٢٥٨٢,٥	١٢,٦
خدمات النقل	٣٧٠,٥	٤٥٣,١	٢٢,٣
السياحة والفنادق والمطاعم	٣٦٦,٦	٤٢٧,٩	١٦,٧
خدمات ومرافق عامة	٨٧٠,٣	٩٠٩,٥	٤,٥
الخدمات المالية	٤٣٧,٧	٤٣٤,١	-٠,٨
اخرى	٣٩٥٢,٧	٣٣٩٢,١	-١٤,٢
المجموع	١٣٠٤٤,٣	١٣٣١٧,٢	٢,١

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

وبالنسبة لشكوى باقي القطاعات الاقتصادية من تشدد البنوك في منح الائتمان وتراجع حجم الائتمان الممنوح فلا يستند إلى واقع حيث أن الأرقام السابقة ومعدلات النمو الموجبة في تسهيلات القطاعات الاقتصادية تظهر عكس ذلك.

هذا ويرجع البعض أسباب التراجع في القطاع العقاري في المملكة إلى تشدد البنوك في منح التسهيلات الائتمانية سواءً للمطورين العقاريين وشركات العقار والإسكان، أو للأفراد المقبلين على شراء العقارات. وفي حقيقة الأمر فإن التسهيلات الممنوحة لقطاع الإنشاءات نمت بمعدل مرتفع يعادل ١٢,٦٪ خلال عام ٢٠٠٩، كذلك يمكن تفصيل الإجابة للفئات السابقة كما يلي:

- بالنسبة للمطورين العقاريين وشركات العقار والإسكان، فتؤكد المعلومات الصادرة

عـن البنـوك العاملة فـي الأردن بأن طلبات الاقتراض المرفوضـة هـي التي تفتقد عنصـر الأمـان وتكـون مخاطرتها عاليـة، حيث يعتمـد المطـورون العقاريون على الاقتراض كمصـدر أساسـي لتمويل جزء كبير من مشـاريعهم، الأمـر الذي يجعل نسب المديونية لديهم مرتفعة، في حين تكون نسب الملكية متدنية جداً. كذلك فإن تسـديد القروض يرتبط بإنجاز المشـاريع الممولة وبيعها، وهذا يتطلب وقتاً طويلاً يفوق آجال القروض للقطاعـات الأخرى. من ناحية أخرى، يفرض البنك المركزي حدوداً قصوى للقروض العقارية التي تستطيع البنوك منحها، كذلك نصت تعليمات البنك المركزي على أنه يجوز للبنوك ان تمتلك أي عقار سـداداً لدين لها على ان لا تزيد مدة هذا التملك عن سنتين اعتباراً من تاريخ اكتساب ملكية العقار [1].

- بالنسـبة للأفراد المقبلين على شراء العقارات، تنص النظرية الاقتصادية على أن الطلـب على القروض العقارية هـو طلب مشـتق «Derived Demand» وليس طلب أصيل، وهذا الطلب مشتق من الطلب على العقارات نفسها. بمعنى أن ازدياد الطلب على العقارات باختلاف أنواعها، ستشـكل زيادة في الطلب على القروض العقارية، وليس العكس. وإذا كان هناك أي تراجع في حجم القروض العقارية للأفراد فمرده أساسـاً إلى انخفاض الطلب على العقارات نفسـها، أما القول بأن تشدد البنوك في منح التسـهيلات أو ارتفاع أسـعار الفائدة هي السـبب في تراجع الطلب على العقار فهـذا كلامٌ غير علمي، فضـلاً عن كونه غير صـحيح بالنسـبة للبنـوك العاملة في الأردن.

كذلـك ذهـب بعض المراقبون والمحللـون إلى ترويج فكرة أن أهم الأسـباب التي أدت إلى تخلف بورصـة عمان عن نهج الارتفاع هو تشـدد البنوك في منح التسـهيلات الائتمانية. علماً بأن النظام المالي في أي دولة يتكون من الجهاز المصـرفي والسـوق المالـي. وبما أن السـوق المالي هو وسـيلة للحصـول علـى التمويل من خلال إصـدار الأوراق المالية مثله مثل البنوك، فإن من الأجدر أن تقوم الشركات التي تواجه صعوبة في الحصـول على تسـهيلات ائتمانية من البنوك بالحصـول علـى التمويل من خلال إصـدار الأسهم، وهذا ما يزيد من نشاط السوق المالي ويشجع حركة التداول فيه. إلا أن الشركات لا تقوم بالاستفادة من هذا المصدر التمويلي، وذلك لأن معظم الشركات

(١) تعليمات تملك العقارات رقم (٢٠٠٠/٢) تاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٥.

التي أدرجت على بورصة عمان في السنوات الأخيرة شهدت تراجعاً ملحوظاً في قيم أسهمها السوقية. وبما أن نظرية الكفاءة التسعيرية للأوراق المالية تنص على أن أسعار الأوراق المالية تعكس جميع المعلومات المتوفرة عن الشركة، فإن التراجع الذي حدث في أسعار تلك الشركات يعكس ضعف أوضاعها ومؤشراتها. وفي نهاية المطاف فإن الشركات ذات الأداء الضعيف والمؤشرات المالية غير الجيدة ستشهد انخفاضاً كبيراً في قيم أسهمها مما سيجعل عملية إصدار أسهم جديدة عملية غير مجدية لأنها ستباع بقيم منخفضة. وهذه الشركات ستفضل اللجوء للبنوك للاقتراض والتي بدورها ستكون حريصةً في منحهم الائتمان المطلوب بسبب سوء الأوضاع والمؤشرات المالية وارتفاع مستوى المخاطرة لديها.

منافسة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على التمويل (Crowding Out)

من الممكن تعريف مصطلح منافسة (أو مزاحمة) الحكومة للقطاع الخاص على أنه قيام الحكومة بالحصول على التمويل اللازم لها من خلال المصادر التي وجدت لتمويل القطاع الخاص، وبالتالي فإن الحكومة تزاحم القطاع الخاص في الحصول على التمويل، ولولا الحكومة لكانت هذه الأموال من نصيب القطاع الخاص.

وفي حال اتجاه الحكومة للاقتراض من البنوك العاملة في الدولة، فإنها بهذا سوق تقلل من التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص لأن الإقراض للحكومة هو الخيار الأمثل والأفضل بالنسبة للبنوك. ويعود هذا التفضيل إلى حقيقة انخفاض مستويات المخاطرة لدى الحكومة، وإلى تحقيق البنوك لوفورات الحجم الناتجة عن ارتفاع قيمة القروض المقدمة للحكومة بالمقارنة مع القروض الأخرى الممنوحة للقطاع الخاص (وخاصة قروض الأفراد)، فبدلاً من منح مئة قرض مثلاً بمبلغ ٥٠ ألف دينار للقرض الواحد، لمائة عميل، وتحمل ما يصاحب منح هذه القروض من تكاليف تحليل مالي واستعلام ائتماني وغيرها، يمكن للبنك أن يمنح قرض واحد بمقدار ٥ ملايين دينار للحكومة.

إن قيام الحكومة بالاقتراض من البنوك وبشكلٍ مكثف ينطوي عليه العديد من الآثار لعل أبرزها تقليل حصة القطاع الخاص من التسهيلات التي يمكن أن يحصل عليها، بالإضافة إلى الإسهام في ارتفاع الطلب الكلي على الأموال والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار الفائدة عموماً.

أمـا بالنسـبة للأردن، فـإن الحكومة لا تعتبر منافسـاً للقطاع الخاص في مسـألة الحصـول على التسـهيلات الائتمانية، وذلك لأن القطاع الخاص في الأردن يسـتحوذ على حصـة الأسـد من إجمالي التسـهيلات الائتمانيـة الممنوحة. حيث بلغ متوسـط حصـة القطاع الخاص المقيم إلى إجمالي التسـهيلات الائتمانيـة الممنوحة من قبل البنـوك العاملة فـي الأردن وخلال الفترة من ٢٠٠٠ إلـى ٢٠٠٩ حوالي ٩٠,١٪، بينما كانت نسبة التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية والمؤسسات العامة حوالي ٥,٤٪ من إجمالي التسـهيلات. كذلك نلاحظ تراجع حصة الحكومة المركزية والمؤسسات العامة من التسهيلات الائتمانية خلال آخر سنتين لتبلغ أدنى مستوياتها في عام ٢٠٠٩ وبنسبة ٢,٤٥٪، الأمر الذي يؤكد على أن الحكومة لا تعتبر منافساً للقطاع الخاص في الحصول على التسهيلات.

جدول رقم (٥)

نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص وللحكومة إلى إجمالي التسهيلات

السنة	نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم (٪) إلى إجمالي التسهيلات	نسبة التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية والمؤسسات العامة (٪) إلى إجمالي التسهيلات
٢٠٠٠	٨٧,٣٠	٧,٨٢
٢٠٠١	٨٩,٤٩	٥,٧٤
٢٠٠٢	٨٩,٣٧	٥,٤٦
٢٠٠٣	٨٨,٦٩	٥,٧٥
٢٠٠٤	٨٨,٥٣	٧,١٣
٢٠٠٥	٩١,٦٥	٥,١٢
٢٠٠٦	٩٢,٠١	٤,٧
٢٠٠٧	٩٢,٠٣	٥,٠٧
٢٠٠٨	٩٠,٩٩	٤,٧٨
٢٠٠٩	٩٠,٤٢	٢,٤٥
المتوسط	٩٠,٠٥	٥,٤٠

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

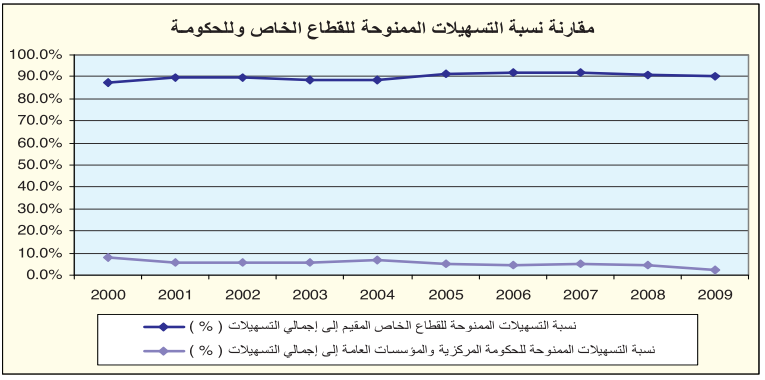

من ناحية أخرى، فقد وصلت السيولة الموجودة في الجهاز المصرفي الأردني إلى مستويات مرتفعة جداً مع نهاية العام ٢٠٠٩، لتتجاوز مبلغ ٥,٧٧ مليار دينار أردني، منها ٤,٦٩ مليار دينار على شكل احتياطيات فائضة وودائع بفوائد. هذا وتجدر الإشارة هنا إلى أن سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة (سعر الفائدة على الودائع بفوائد) بلغ ٢,٥٪ في نهاية عام ٢٠٠٩.

جدول رقم (٦)

مؤشرات سيولة القطاع المصرفي

(مليون دينار)

السنة	الاحتياطي الإلزامي	الاحتياطي الفائض	ودائع بفوائد*	المجموع
٢٠٠٠	٣٩٠,٩	١٦٢,٠	٦٣,٠	٦١٥,٩
٢٠٠١	٢٨٣,١	٢٤٥,٧	٢١٩,٠	٧٤٧,٨
٢٠٠٢	٣٢١,٧	٢٣٩,٣	١٩٦,٥	٧٥٧,٥
٢٠٠٣	٤٢٨,١	٣٢٣,٢	٢٦٥,٠	١٠١٦,٣
٢٠٠٤	٤٥٢,١	٤٠٢,٧	٥٩,٠	٩١٣,٨
٢٠٠٥	٥٦٥,٨	٤٧١,٨	٣٤١,٥	١٣٧٩,١
٢٠٠٦	٧١٤,٨	٤٦٩,٧	٢٣,٥	١٢٠٨,٠
٢٠٠٧	٨٣٣,٨	٤٦٨,٦	٢٠٣,٠	١٥٠٥,٤
٢٠٠٨	١٢٩٦,٧	٣٤٤,٧	١٠٤٨,٥	٢٦٨٩,٩
٢٠٠٩	١٠٨٢,١	٦٩٥,٦	٣٩٩٦,٠	٥٧٧٣,٧

* هي الأموال المودعة لليلة واحدة في نافذة الإيداع

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة، ودائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي الأردني، العدد ٥٩، ٢٠٠٨.

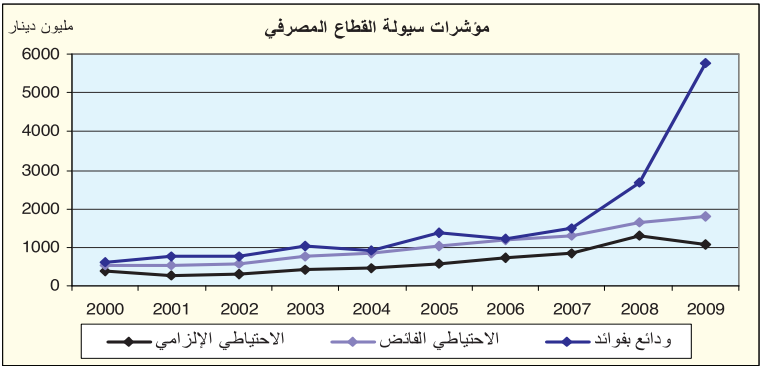

وكما تظهر الأرقام الواردة في الجدول السابق، فإن السيولة لدى البنوك العاملة في الأردن للعام ٢٠٠٩ كانت مرتفعة بشكل كبير بالمقارنة مع السنوات السابقة. كذلك لا تعتبر هذه السيولة توظيفاً ملائماً لأموال البنك نظراً لتدني الفائدة عليها (٢,٥٪ على الودائع بفوائد)، حيث يمكن للبنوك استغلال هذه الأموال في منح التسهيلات الائتمانية المختلفة مثل القروض والسلف والتي بلغ الوسط المرجح لأسعار الفائدة عليها حوالي ٩,٠٧٪ في نهاية عام ٢٠٠٩ لو توفرت مشاريع مجدية اقتصادياً في مختلف القطاعات الاقتصادية. كذلك فإن سعر الفائدة على نافذة الإيداع والبالغ ٢,٥٪ أقل بكثير من تكلفة الودائع التي تتحملها البنوك، حيث بلغ الوسط المرجح لسعر الفائدة على الودائع لأجل لدى البنوك العاملة في الأردن خلال عام ٢٠٠٩ ما مقداره ٤,٢٣٪، وبالتالي فإن تكلفة حصول البنك على الأموال أعلى من العائد الذي تحققه بكثير، هذا فضلاً عن التكاليف الأخرى التي تتحملها البنوك في ممارسة العمل المصرفي.

وللمزيد من التوضيح، فإن البنوك تحصل على عائد مقداره ١٠٠ مليون دينار نتيجة توظيف سيولتها في نافذة الإيداع على شكل ودائع بفوائد بسعر فائدة ٢,٥٪ ولمدة سنة. بينما لو قامت البنوك بمنح نفس المبلغ على شكل قروض وسلف لأمكنها تحقيق عائد مقداره ٣٦٢ مليون دينار تقريباً. وهذا يظهر خسارة البنوك لفرصة تحقيق عائد إضافي مقداره ٢٦٢ مليون دينار في السنة لأنها تستثمر أموالها في نافذة الإيداع بدلاً من إقراضها على شكل قروض وسلف.

سيناريوهات استغلال السيولة بالاعتماد على بيانات عام ٢٠٠٩

السيناريو الأول نافذة الإيداع	السيناريو الثاني منح القروض والسلف
الرصيد المتوفر* = ٣٩٩٦ مليون دينار سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة ** ٢,٥٪ العائد = المبلغ المستثمر × سعر الفائدة = ٣٩٩٦ مليون دينار × ٢,٥٪ = ١٠٠ مليون دينار تقريباً	الرصيد المتوفر* = ٣٩٩٦ مليون دينار الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف** ٩,٠٧٪ العائد = المبلغ المستثمر × سعر الفائدة = ٣٩٩٦ مليون دينار × ٩,٠٧٪ = ٣٦٢ مليون دينار تقريباً
الفرق بين السيناريوهين = ٣٦٢ مليون دينار – ١٠٠ مليون دينار = ٢٦٢ مليون دينار في السنة	

* على افتراض أن السيولة الفائضة هي الودائع بفوائد فقط وتساوي ٣٩٩٦ مليون دينار كما في نهاية عام ٢٠٠٩.

** في نهاية عام ٢٠٠٩، حسب بيانات النشرة الإحصائية الشهرية، البنك المركزي.

تحليل الربحية لكل لسيناريوهات استغلال السيولة بالاعتماد على بيانات عام ٢٠٠٩

السيناريو الأول: نافذة الإيداع مليون دينار		السيناريو الثاني: منح القروض والسلف مليون دينار	
الفوائد المدينة (٣٩٩٦ × ٢,٥٪)	١٠٠	الفوائد المدينة (٣٩٩٦ × ٩,٠٧٪)	٣٦٢
ناقص الفوائد الدائنة (٣٩٩٦ × ٤,٢٣٪)	١٦٩	ناقص الفوائد الدائنة (٣٩٩٦ × ٤,٢٣٪)	١٦٩
صافي إيرادات الفوائد	-٦٩	صافي إيرادات الفوائد	١٩٣

ولا يمكن تحميل البنوك مسؤولية هذه الخسارة بأي شكلٍ من الأشكال لأنها مؤسسات ربحية وتسعى لتعظيم أرباحها واستثمار أموالها بالشكل الأمثل، وهذا يقتضي قيام البنوك بتوظيف أموالها في منح القروض والسلف وليس على شكل ودائع بفوائد. إلا أن قصور الطلب على التسهيلات الائتمانية مع ارتفاع حجم الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن، أدى إلى تراكم السيولة لدى البنوك مما جعلها تبحث عن وسائل لتخفيف خسائرها إلى الحد الأدنى من خلال إيداع تلك الأموال في نافذة الإيداع لدى البنك المركزي الأردني. وما يقال عن أن التشدد الائتماني للبنوك هو السبب في تراكم السيولة لديها فهو كلامٌ غير علمي لأن البنوك هي الخاسر الأكبر من هذا الوضع وارتفاع سيولتها تشكل عبئاً كبيراً عليها، وستؤدي لتخفيض مستويات الربحية نظراً للعلاقة العكسية بينهما.

كذلك من المهم الإشارة إلى أن سياسة البنوك في منح الائتمان تنبع من حرصها على أموال المودعين والمساهمين، وبالتالي فهي تتحمل عبء السيولة العالية والتراجع في الأرباح بدلاً من منح تسهيلات ائتمانية لعملاء ذوي مخاطرة مرتفعة من المحتمل أن يتسببوا في خسارة كبيرة في حال عجزهم عن السداد، ويذكر في هذا الصدد أن البنوك في الأردن قامت خلال عام ٢٠٠٩ بالموافقة على أكثر من ٩٠٪ من طلبات الاقتراض المقدمة لها، أما الطلبات التي تم رفضها فقد كان سبب الرفض الرئيسي فيها يعود إلى العوامل التالية:

١- ارتفاع مستويات المخاطرة إلى حدٍ يفوق المعايير المقبولة من قبل أي بنك.

٢- عدم وجود الضمانات الكافية عند طالبي القروض المرفوضة.

٣- هنالك جزء كبير من الطلبات المرفوضة تعود لعملاء تم تصنيف حساباتها مسبقاً.

حيث نصت تعليمات البنك المركزي رقم (٢٠٠٩/٤٧) [١] على أنه لا يجوز تسديد أي تسهيلات ائتمانية غير عاملة أو جزء منها بتسهيلات جديدة تُمنح للعميل، ولا يجوز منح تسهيلات ائتمانية جديدة أو زيادة التسهيلات الائتمانية القائمة لأي عميل تم تصنيف تسهيلاته ضمن التسهيلات الائتمانية غير العاملة، ولا يجوز منح تسهيلات ائتمانية لأي عميل سبق أن أعدمت تسهيلاته الائتمانية بشكل جزئي أو كلي، ما لم يقم بتسديد المبلغ المعدوم. كذلك نصت التعليمات على أنه يجوز منح تسهيلات ائتمانية جديدة بما لا يزيد عن (٢٥٪) من رصيد التسهيلات القائمة للعميل الذي تم تصنيف تسهيلاته ضمن الديون تحت المراقبة شريطة ان تغطي الضمانات المقبولة لمديونية العميل ما نسبته (١٢٥٪) من إجمالي التسهيلات القائمة والجديدة.

وخلاصة القول، فإن البنوك قد تأثرت بالأوضاع الاقتصادية الصعبة التي عمت المملكة خلال العام ٢٠٠٩، والتي أدت إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وأسهمت في تقليل الطلب الكلي والذي عانت منه معظم القطاعات الاقتصادية بما فيها البنوك، وانعكست هذه الأوضاع في تراجع مؤشرات الربحية لجميع القطاعات وخاصةً قطاع البنوك والذي تراجعت ربحيته بما يزيد عن ٣٠٪ عن العام السابق.

(١) تعليمات تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصص التدني واحتياطي المخاطر المصرفية العامة رقم ٢٠٠٩/٤٧ الصادرة بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٠.

أهم المراجع

١- البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

٢- البنك المركزي الأردني، التشريعات المصرفية والصيرفية www.cbj.gor.jo.